الأمم المتحدة

A/CONF.192/BMS/2008/2

الجمعية العامة

Distr.: General
23 May 2008
Arabic
Original: English

الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

نيويورك، ١٤-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أكتب إليكم بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٤٧/٦٢، الذي اتفقت بموجبه الدول الأعضاء على عقد الاجتماع الثالث للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في نيويورك. وبصفتي الرئيس المعين للاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين وبهدف تيسير الأعمال التحضيرية للاجتماع، وجهت الرسالة المرفقة إلى كل الدول الأعضاء. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الاجتماع.

(توقيع) داليوس **تشيكوليس**

الممثل الدائم

280508 280508 08-35088 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بصفتي الرئيس المعيّن للاجتماع الثالث للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في نيويورك. وتستند هذه الرسالة إلى أفكار وردت في رسالتي الأولى المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (A/CONF.192/BMS/2008/1).

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قُمت برسم خطوط الاجتماع. وقُمت منذ ذلك الحين، بإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني في نيويورك وجنيف. وأعتزم حضور حلقة العمل المتعلقة بتنفيذ الصك الدولي للتعقب التي ستعقد في سول ومؤتمر التآزر بين مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمنظمات الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي سيعقد في بروكسل في أيار/مايو. وأعتزم أيضاً حضور الاجتماع التحضيري لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي سيعقد في بوغوتا في حزيران/يونيه.

وواصل الميسرون الأربعة، وهم السفير ج. سترولي، الممثل الدائم لسويسرا لدى مؤتمر نزع السلاح، والسيد دانيال أفيلا كاماتشو من البعثة الدائمة لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيد حسام علي من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسيد يونغ كوون يون من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بذل جهود هامة، بما فيها دراسة التقارير الوطنية، وإجراء مناقشات مع الخبراء ومشاورات غير رسمية مركزة مع الأطراف المعنية.

وتبعاً للمشاورات والمناقشات التي أجريتها مع الميسرين والمكتب المعين، سأتطرق طيه للجوانب التنظيمية المتبقية للاجتماع، وهيكله، وورقات مناقشاته ونتائجه الجماعية.

التقارير الوطنية

لعلكم تتذكرون أنه تم تحديد ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ موعدا نهائيا لتقديم التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب، وكذلك المعلومات المتعلقة بمكافحة السمسرة غير المشروعة. وحتى اليوم، تلقى مكتب شؤون نزع السلاح تقارير وطنية من ٧٩ دولة عضواً، من بينها ٧٠ دولة قدمت معلومات عن الصك الدولي للتعقب و ٦٠ دولة قدمت معلومات عن السمسرة غير المشروعة. وتُنشر التقارير الوطنية

على موقع الاجتماع على الإنترنت (http://disarmament.un.org/cab/bms3/2008NationalReports.html). وإن رغبت الدول في تقديم تقاريرها الوطنية أو إضافات بعد هذا الجدول الزمني، يمكنها أن تفعل ذلك بإرسالها إلكترونياً إلى السيدة جيليان غوه (البريد الإلكتروني: gohg@un.org) في مكتب شؤون نزع السلاح.

وشددت الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٦٢ على ما للتقارير الوطنية المنتظمة من أهمية في التعاون الدولي وتقديم المساعدة للدول المتضررة. ويشجعني بشكل خاص أن نحو ست وثلاثين دولة قدمت تقاريرها في غضون الجدول الزمني المقترح، مما مكنني ومكن المكتب المعين والميسرين من بدء الأعمال التحضيرية في وقت مبكر. وتوفر هذه التقارير أساساً جيداً لتحليل الاتجاهات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، حددت بعض التقارير التوقعات الوطنية المتعلقة بالأولويات والتحديات والفرص، مقدمة بذلك معلومات جد مفيدة للمناقشات في الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين. وإني أتطلع إلى مشروع تحليل هذه الاتجاهات والتحديات والفرص، الذي يعده حالياً معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة.

وأدرك أن هذا التحليل سيقدم نظرة عامة إحصائية عن اتجاهات تقديم التقارير منذ اعتماد برنامج العمل، بما في ذلك توزيع إقليمي ودون إقليمي. وأدرك أيضاً أنه سيوفر معلومات مستوفاة عن التنفيذ فيما يتعلق بالمواضيع الأربعة المختارة لمناقشة مركزة خلال الاجتماع، وهي: السمسرة، وإدارة المخزونات، وتدمير الفوائض، والصك الدولي للتعقب. وستُقدم هذه النتائج خلال الاجتماع، وسيُنشر عقب الاجتماع تقرير إضافي يقدم توصيات لتحسين آلية تقديم التقارير. ويحدوني الأمل بأن يساعدنا هذا التحليل في التحضير لاجتماع يركز على النتائج.

غير أن إحدى الأولويات الملحة تتمثل في تشجيع الدول الأعضاء على أن تقدم بانتظام تقارير موحدة وشاملة ومركزة. وشدد على ذلك عدد من الدول خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتصبح مهمة القراءة والتحليل والمقارنة والتنظيم مستعصية شيئاً ما بسبب التنوع الكبير في نماذج تقديم التقارير، التي تتراوح بين وثائق ضخمة وأخرى مؤلفة من صفحة واحدة، وبعضها يركز على الإحصاءات، وبعضها على الأولويات المقبلة. وينبغي لنا أن نسعى إلى توحيد تقديم التقارير ليكون أقل عبئا على السلطات الوطنية، وليكون كذلك أداة أكثر فعالية لتحديد الاحتياجات، والموارد المتيسرة، والمشاريع المحتملة، والأولويات، والفرص. وأرى أنه كان من

شأن تقرير إلكتروني موحد مع مجموعة مواد تنفيذية أن ييسر المهمة المنوطة بي، فضلاً عن تلك المنوطة بالميسرين، والدول الأعضاء، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

ورقات المناقشة

لا يمكن للتقارير الوطنية في حد ذاتها أن تحل تماماً محل المداخلات الوطنية في الاجتماع، ولكنها أشمل أنواع البيانات الوطنية، إذ تعكس التقدم الذي تحرزه كل حكومة في تنفيذ برنامج العمل. وعلى ضوء هذا الفهم، اتفقنا على استبدال نظرة معمقة في المسائل الرئيسية في الاجتماع بتبادل عام للآراء. وخلال المشاورات المفتوحة التي أُجريت في ١٤ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدمت نظرة عامة عن هدف هذه المناقشات التي تركز على النتائج (انظر http://disarmament.un.org/cab/bms3/1thirdBMS.html). وقد جد الميسرون الأربعة في العمل ووضعوا مشاريع ورقات للمناقشة بشأن مواضيع بناء الثقة الأربعة الخاصة بكل منهم ستناقش بإسهاب في الاجتماع. والغرض من هذه الورقات هو مساعدة الدول الأعضاء في أعمالها التحضيرية لإجراء مناقشات مركزة وترتكز على النتائج، مما يؤدي إلى نتائج جماعية للاجتماع. والقصد منها هو مساعدة المشاركين في الاجتماع على التوصية بإدخال تحسينات على تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب وتحديد أهداف للمستقبل. وستصدر ورقات المناقشة الأربع قريباً (A/CONF.192/BMS/2008/WP.1-4). وفي غضون ذلك، أعرب الميسرون عن رغبتهم في تدبر المعلومات المرتجعة من الدول الأعضاء.

الولاية وجدول الأعمال

اتفقت الدول في الاجتماع على اتباع الولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٤٧/٦٢ والتركيز على النظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وعلى تحديد المسائل ذات الأولوية والتحديات التي تُصادف والفرص السانحة أثناء التنفيذ. ومع أخذ هذا الهدف الفائق الأهمية في الحسبان، وبمساعدة الدول الأعضاء والمكتب المعين، قمت بوضع مشروع جدول أعمال مؤقت ومشروع برنامج للعمل. وخلال المشاورات المفتوحة التي دارت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك وجنيف، تم تعميم نصي هذين المشروعين بشكل غير رسمي، بعد أن أقرهما المكتب المعين. ولتيسير الأعمال التحضيرية لكل الدول، سيصدر هذان المشروعان قريباً بوصفهما وثيقتين من وثائق الاجتماع (A/CONF.192/BMS/2008/L.1 و A/CONF.192/BMS/2008/L.2).

ويعكس كلا مشروعي الوثيقتين الرغبات التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المشاورات غير الرسمية التي قُمت بإجرائها. وفي إطار نهج شامل وغالب، أُدرج في جدول

الأعمال موضوع عام وجامع لكل شيء يشمل التعاون الدولي والمساعدة وبناء القدرات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج في مشروع جدول الأعمال بند تحت رقم ٩ (د) معنون ''النظر في تنفيذ برنامج العمل: مسائل أخرى'' فضلاً عن تحديد المسائل ذات الأولوية أو المواضيع المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وتسليط الضوء على التحديات التي تُصادف والفرص السانحة أثناء التنفيذ. ومن ثم، فإن جدول الأعمال المقترح لا يضر بالمسائل التي قد ترغب الدول الأعضاء في التركيز عليها في المستقبل.

هيكل الأجزاء

ستبدأ المناقشة في إطار البند ٩ من مشروع جدول الأعمال، ''النظر في تنفيذ برنامج العمل''، الذي يتضمن ثلاثة مواضيع مناقشات مركزة هي: (أ) التعاون الدولي، والمساعدة، وبناء القدرات الوطنية؛ و (ب) السمسرة غير المشروعة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ و (ج) إدارة المخزونات والتخلص من الفوائض، فور اتخاذ القرارات التنظيمية اللازمة صباح يوم الاثنين ١٤ تموز/يوليه. والغرض من ورقات المناقشة السابقة الذكر هو توجيه المناقشات خلال كل من هذه الأجزاء. وسيبدأ كل من هذه المناقشات بعرض للخبراء مركز وقصير بشأن هذا الموضوع.

ومن شأن المناقشات المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة وبناء القدرات الوطنية أن تساعد الدول على زيادة فهم الموارد المترتبة على الالتزامات التي تقبلها في إطار برنامج العمل (مسائل للمناقشة المركزة في الاجتماع) والصك الدولي للتعقب؛ وتحديد احتياجاتها الخاصة من المساعدة أو بناء القدرات في هذه المجالات؛ وزيادة فهم الموارد والآليات المتوافرة لها في مواجهة هذه الاحتياجات. ومرة أخرى، أشجع الدول بشدة على أن تقدم إلى الاجتماع اقتراحات مشاريع ملموسة لا يمكن مناقشتها فحسب، بل يمكن أيضاً إدراجها في ''نظام الدعم الخاص بتنفيذ برنامج العمل''، وهي قاعدة بيانات لمكتب شؤون نزع السلاح. وستُطلق قاعدة البيانات، التي تنطوي على آلية للتوفيق بين الاحتياجات والموارد، خلال الاجتماع. ويمكن للدول الأعضاء أن تدرس أفضل الممارسات وحالات النجاح والفشل. وأود أيضاً أن أوجه انتباهكم إلى دراسة عام ٢٠٠٦ التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعنونة ''تقديم المساعدة الدولية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه: نتائج دراسة استقصائية عالمية'' (http://www.unidir.ch/pdf/activities/pdf-act313.pdf).

وتقدم الدراسة أول نظرة عامة مهمة عن التعاون الدولي والمساعدة المقدمة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥.

وسلمت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/٦٢، بأن على المجتمع الدولي أن يتصدى على وجه العجلة للسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيوفر تقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/62/163 و Corr.1)، الذي أُنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ٨١/٦٠ للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها، أساساً متيناً للمناقشة. ويمكن النظر في توصيات منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها من زوايا مختلفة، من جملتها: التنفيذ الوطني؛ والتعاون الدولي، والمساعدة وبناء القدرات؛ وتعزيز فعالية تقديم التقارير؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال منع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة انتهاكاً لحظر الأسلحة والجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ومكافحتها والقضاء عليها؛ والتحديات والفرص المتعلقة بالتنفيذ.

وينبغي أن تبدأ المناقشات المتعلقة بإدارة المخزونات والتخلص من الفوائض من الفهم المشترك بأن إدارة المخزونات، وعلى الخصوص تحديد التخلص المحتمل من الفوائض، ينبغي أن يبقى ضمن الاختصاصات الوطنية. وقد يكون من المفيد إجراء تبادل بشأن إنجازات الماضي وتحديات المستقبل المتعلقة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وينبغي للمناقشة أن تعالج أيضاً موضوع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الاتجار غير المشروع الذي يكتسي أهمية بالغة، وكذلك سبل تعزيز التعاون الدولي وتقديم المساعدة لإعانة الدول على بناء قدرتها على إدارة المخزونات بشكل آمن ومأمون والحد من المخاطر تدريجياً. ويقدم الأمين العام في آخر تقرير له عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258) عدة توصيات للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الحرجة ويحثها على اتخاذ إجراءات شديدة.

وستنظر الدول الأعضاء، في الجلسة العامة صباح يوم الأربعاء ١٦ تموز/يوليه، في كل المسائل والأولويات الأخرى، والتحديات والفرص، كما نصت عليها الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٤٧/٦٢. وسيتمثل التحدي المباشر في تحديد برنامج تنفيذ استشرافي فضلاً عن إطار عمل مستدام وفعال. وخلال جلسة صباح يوم الأربعاء، سيكون بإمكان الدول الأعضاء أن تدرس جوانب محددة من تنفيذ برنامج العمل وتحديد ثغرات التنفيذ والمجالات ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، يتضمن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258)، وكذلك المناقشات المتعلقة بمسائل الأسلحة الصغيرة في اللجنة الأولى التابعة

للجمعية العامة وفي مجلس الأمن، ثروة من الأفكار التي أرى أنها ستناقش على النحو الواجب في الاجتماع. وعلى سبيل المثال، حظي موضوع شهادة المستعمل النهائي بكثير من الاهتمام. وهناك مسائل هامة تستوجب أيضاً الاهتمام تتعلق بالعملية التي يقوم عليها تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك المتابعة، وتقديم التقارير، ودور الأمم المتحدة، والجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وستوجه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية كلماتها إلى الاجتماع خلال الجلسة العامة التي تعقد بعد ظهر الأربعاء ١٦ تموز/يوليه.

وفي يوم الخميس ١٧ تموز/يوليه، ستنظر الدول الأعضاء في تنفيذ الصك الدولي للتعقب، وفقاً للمادة ٣٧ من الصك. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في تدابير تنفيذ محددة، بما فيها اعتماد القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية الضرورية وتطبيقها (المادة ٢٤) وإنشاء نقاط اتصال وطنية (المادة ٢٥). ولضمان فعالية تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من الشروط المسبقة ذات الأهمية الحاسمة اعتماد سبل وإجراءات مناسبة لوضع العلامات (المادة ٧-١٠) والاحتفاظ بالسجلات (المادة ١١-١٣). وسيكون أيضاً من الأساسي مناقشة إطار للمساعدة والتعاون، وهو أمر يتوقف عليه نجاح الصك الدولي للتعقب. وهناك حاجة إلى الترويج للصك ويجب أن يُدرك راسمو السياسات والأخصائيون المعنيون ما يترتب عليه. ونظراً لطبيعة الاجتماع المتعلق بالصك، ستنظر الدول الأعضاء في النتائج الموضوعية وتتفق عليها في إطار ذلك البند من بنود جدول الأعمال يوم الخميس، ١٧ تموز/يوليه. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن من الإلزامي تقديم التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الصك (المادة ٣٦).

وستنظر جلستان عامتان يوم الجمعة ١٨ تموز/يوليه في التقرير الموضوعي للاجتماع وتعتمدانه.

النتائج الجماعية

سيمكن هذا الهيكل المركز الاجتماع من استهداف وثيقة نتائج جماعية تمهد الطريق لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب على أرض الواقع تنفيذاً فعالاً، وتبين ما يصاحبه من تحديات وفرص، وتتضمن برنامج تنفيذ ملموس. وقد تقترح النتائج الجماعية أيضاً توصيات بشأن عملية الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة في وقت لاحق. وستصدر وثيقة النتائج الموضوعية للاجتماع المتعلق بالصك الدولي للتعقب كمرفق لتقرير الاجتماع.

إدارة الاجتماع

يعني الوقت القصير المتيسر للاجتماع أن فعالية إدارة الوقت ستكون أمراً حاسماً لنجاحه. وستبدأ كل جلسة عامة في الوقت المحدد على الساعتين ١٠/٠٠ و ١٥/٠٠ تماماً. ولن تُفتح مسبقاً أي قائمة رسمية للمتكلمين. وسيتم التعرف على المتكلمين من القاعة. وتُشجع الوفود على المشاركة في المناقشة التفاعلية بدلاً من القراءة من بيانات معدة مسبقاً. وستُحمَّل البيانات المكتوبة التي تقدمها الدول الأعضاء فوراً إلى موقع الاجتماع على الإنترنت. وتُشجع البيانات الإقليمية بدلاً من البيانات الوطنية. ولتخصيص أكبر قدر ممكن من الوقت للمناقشات التفاعلية، أود العودة إلى المادة ٢٠ من النظام الداخلي المؤقت لفرض حد ثابت على طول البيانات. وسألجأ أيضاً إلى استخدام وسائل وممارسات أخرى طُبّقت في الماضي لمراعاة حدود الوقت، مثل حصر البيانات في خمس دقائق. وأود دعوة كل المندوبين إلى الابتعاد عن البيانات الجاهزة والمشاركة بدلاً من ذلك في مناقشة تفاعلية. ويجري إعداد ورقات المناقشة لذلك الغرض بالذات.

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، سأقترح أن يستخدم الاجتماع النظام الداخلي (A/CONF.192/L.1) الذي استخدم في مؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وفي الاجتماعات السابقة التي تعقد مرة كل سنتين في إطار برنامج العمل، مع ما يقتضيه اختلاف الحال. وقد طلبت أيضاً إلى الأمانة العامة أن تصدر قائمة المشاركين منذ يوم الاثنين، ١٤ تموز/يوليه، لتيسير الاتصالات بين الدول المانحة وتلك الدول التي قد تسعى للحصول على المساعدة. وأشجع الدول على أن تضم إلى وفودها ممثلي المنظمات غير الحكومية وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني.

المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

إن المشاركة النشيطة للمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وغيرها من جهات المجتمع المدني الفاعلة تسهم بالخبرة والتجربة العمليتين في مناقشاتنا. ومن ثم، سأتوجه إلى نخبة من المنظمات الحكومية الدولية وأدعوها للقيام بمداخلات بشأن مواضيع محددة في مجال تخصصها خلال جلسات المناقشات المعمقة. وسيتاح لها أيضاً الوقت خلال الجلسة العامة التي ستعقد بعد ظهر يوم الأربعاء، ١٦ تموز/يوليه، للإدلاء ببيانات عامة. وسيلي ذلك، خلال الجلسة التي ستعقد بعد ظهر يوم الأربعاء، مداخلات من ممثلي المجتمع المدني. ووافقت الدول الأعضاء، كما شددت على ذلك في المشاورات التي أجريتها، على النظر بشكل مركز ومعمق في عدد من المسائل، ويُتوقع نفس

النهج من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وخلال الجلسات العامة المتعلقة بالصك الدولي للتعقب، يتوخى أيضاً أن يكون هناك عدد من المداخلات من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وقد أجريت مشاورات موسعة ومعمقة مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسأواصل المشاورات بشكل غير رسمي، حسب الضرورة، بغية مساعدة الدول الأعضاء على التحضير للاجتماع ودفع النتائج الجماعية إلى الأمام.

(توقيع) داليوس **تشيكوليس**